

المغرب خارج القائمة الرمادية للملاذات الضريبية

إصلاح قانون التصدير والقطب المالي بالدار البيضاء يحد من التجاوزات



خرج المغرب أخيراً من اللائحة الرمادية للملاذات الضريبية للاتحاد الأوروبي، بعد مصادقة الأخير على تعيين لائحة الدول والمناطق غير المتعاونة في المجال الضريبي وذلك بفضل القوانين التي أقرتها الحكومة لإصلاح منظومتها الضريبية لاسيما في ما يتعلق بالمناطق الحرة للتصدير والقطب المالي.

محمد مامونني العلوي
صحافي مغربي

وفي هذا السياق أكد الخبير الاقتصادي، إدريس الفينة لـ "العرب"، أن "المغرب قام بتعديلين ضريبيين مهمين شمالا المناطق الحرة للتصدير والقطب المالي للدار البيضاء استجابة للضغط الذي مارسه الاتحاد الأوروبي بوضعه ضمن لائحة الدول التي لا تمتثل للمعايير الضريبية المرتبطة بالشفافية والتنافسية الضريبية الشريفة".

ويراهن المغرب، حسب الفينة، على المناطق الحرة التي تقدم امتيازات ضريبية مهمة أو ما يسمى بالمناطق الاقتصادية الخاصة، كما يراهن على الموقع الجغرافي ورأس المال البشري الشاب المتكون ومناخ الأعمال المتحسن باستمرار والاستقرار السياسي.

وتعتبر استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، التي تمت الموافقة عليها، الخطوة النهائية والأخيرة في الإجراء الذي سيعقبه منح الضوء الأخضر لسفراء الدول الأعضاء في الاتحاد، ما يؤكد إزالة المملكة نهائياً من القائمة الرمادية، وبالتالي تصبح "مدرجة في القائمة الخضراء".

الرباط - صادق الاتحاد الأوروبي على خروج المغرب من لائحة الملاذات الضريبية الأمر الذي يمنح مؤشرات إيجابية حول مناخ الأعمال بالبلد، حيث يأتي هذا الخروج نتيجة لجهود الحكومة في إصلاح الثغرات في المنظومة الضريبية وخصوصاً في مجال التصدير والمعاملات المالية.

واعتمد مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، استنتاجاته بشأن الولايات القضائية غير المتعاونة للأغراض الضريبية، حيث شطب المغرب من الملحق الثاني - قائمة السلطات التي تنتظر تقييماً من قبل الاتحاد الأوروبي لالتزاماته في المسائل الضريبية. فيما يعرف بـ "القائمة الرمادية".

إدريس الفينة
تم إجراء تعديلات
مهمين للتصدير
والقطب المالي

لأموال خارج القنوات الرسمية

المجالية من قبيل تحسين مناخ الأعمال وإصلاح نظام سعر الصرف وخلق المناطق الصناعية المنخفضة الأسعار وتقديم تحفيزات مالية للاستثمارات الأجنبية.

ولهذا فالقرار الأوروبي مرتبط حسب خبراء في الاقتصاد بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاد مشفوعة بالإجراءات التحفيزية عبر بنيات تحتية ملائمة لتوسيع استقبال الاستثمارات إضافة إلى نظام ضريبي مقبول بهم بالخصوص المناطق الصناعية، إلى جانب تعبئة الوعاء العقاري.

ووضع الاتحاد الأوروبي بعض الدول ضمن القائمة السوداء وأخرى رمادية للملاذات الضريبية في ديسمبر عام 2017 بعد الكشف عن برامج واسعة الانتشار للتهرب الضريبي تستخدمها شركات كبيرة وأثرها لخفض فواتير الضرائب.

الانظمة الضريبية، وبدلاً من الانتظار يفضل المغرب أن يستبق الأمور بالنسبة إلى بنوك الأوفشور.

ولفت الخبير الاقتصادي، الفينة، أن المغرب لا يتوفر إلا على أقل من 7 مناطق اقتصادية خاصة تقدم امتيازات ضريبية متعددة ورغم ذلك تعرض لضغط أوروبي كبير، كما أن إجمالي الاستثمارات الخارجية التي تتدفق سنوياً على المغرب لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع التدفقات العالمية من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وأضافت المديرية، أن "تلك البنوك الواقعة في مناطق التجارة الحرة كلها مغربية، وقد تم إحدائها بمراعاة تامة لقوانين وأنظمة الصرف الأجنبي المعمول بها.. وتمكينها من تمويل طلبات صرف العملات الأجنبية للشركات التي تستثمر في الخارج أو في أي منطقة حرة".

واعتبر الفينة، أن "على المغرب إدخال إصلاحات جريئة لتطوير جانبته

مستقرة لسنوات في الوقت الذي عرفت هذه الاستثمارات طفرة كبيرة في الدول الصاعدة.

ولفت الخبير الاقتصادي، الفينة، أن المغرب لا يتوفر إلا على أقل من 7 مناطق اقتصادية خاصة تقدم امتيازات ضريبية متعددة ورغم ذلك تعرض لضغط أوروبي كبير، كما أن إجمالي الاستثمارات الخارجية التي تتدفق سنوياً على المغرب لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع التدفقات العالمية من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

ولهذه الأسباب أدخلت الحكومة المغربية تدابير جديدة في سياساتها المالية بهدف محاربة الجناح الضريبية، لكي تتسجم مع السياسة الخارجية ومع التزامات الرباط تجاه شركائها.

وسبق للمديرية العامة للضرائب أن أكدت أن "المغرب وقع اتفاقيات ويشارك في تصور دولي حول مستقبل بعض

الذي يرأس المفوضية الأوروبية للضرائب، الاعتبار والتقييمات التقنية التي تعد على أساسها قائمة الدول والمناطق غير المتعاونة في المجال الضريبي، وهو ما جعل هذا التقييم الإيجابي يكون متوقعا.

وقد نجا المغرب من القائمة السوداء المحيطة للملاذات الضريبية، كما أنه تمكن من الالتزام بالوعود التي قدمها للاتحاد الأوروبي، ما سمح له بالخروج من القائمة الرمادية.

واعتبر خبراء أن المغرب يعتبر بلداً له مصداقية على المستوى القضائي والأمني والاستقرار الضريبي، الشيء الذي يؤهله للتحاق بالقائمة الخضراء كمقدمة لتحولات ستعكس على مجمل العلاقات الاقتصادية المغربية الأوروبية.

ويستقطب المغرب سنوياً ما يعادل 3 مليارات دولار سنوياً كاستثمارات خارجية مباشرة وهو الرقم الذي بقي

وجاء في بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية، أن "المغرب تلقى بارتياح قرار سحبه النهائي من القائمة الرمادية"، وهي اللائحة التي صنف فيها منذ سنة 2017.

وإلى جانب اللائحة الرمادية، توجد لائحة سوداء للدول التي تعتبر ملاذات ضريبية وتضم الدول ذات الأنظمة الضريبية التي تجذب الشركات والأثرياء لتقليل نسبة الضرائب التي يؤديها أو تتبع لهم التهرب الضريبي.

وتضم اللائحة الرمادية دولاً متعددة منها دولة كبيرة كتركيا التي لا تريد التجاوب مع طلب الاتحاد الأوروبي كما توجد دول أخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية وترى أن الحوكمة الضريبية هو شأن سيادي.

وناقش وزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد شعوب في فبراير الماضي، مع المفوض الأوروبي، باولو جينيتولوني،

ويعكس هذا التطور الإصلاحات التي نفذتها المملكة في المجال الضريبي من أجل الملاءمة مع الشروط الأوروبية والدولية، حسب الوزارة، التي أوضحت أن "هذا المستجد يعكس التعاون الإيجابي بين السلطات المغربية والأوروبية حول هذا الموضوع"، حيث كانت المملكة ضمن لائحة الدول التي التزمت بتحسين أنظمتها الضريبية مع مبادئ الحكامة الضريبية.

وأشارت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى أن "المملكة اعتمدت، منذ قانون مالية 2018، عدداً من المقترحات القانونية الجديدة؛ وهو ما أفضى من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشركائها الأوروبيين بواقعية رؤيتها وعزمها على الامتثال لمعايير الحوكمة الضريبية".

زين الأولى بقائمة الشركات العالمية في التصدي لتغير المناخ

عمان - حصلت مجموعة زين، على المركز الأول لشركة اتصالات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في تصنيف مجالات التصدي لتغير المناخ، وأشارت الشركة في بيان الثلاثاء، إلى إدراجها في القائمة العالمية لمشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون "سي. دي. بي." مع تصنيف متقدم في نطاق الإدارة (بي).

وأضافت أن التصنيف الذي حصلت عليه في قائمة الشركات العالمية التي تقوم بالكشف عن الأثر البيئي لعملياتها، يتجاوز معدلات المتوسط العالمي "سي"، كما يتجاوز المتوسط الإقليمي لأسواق آسيا (دي).

وبينت زين تصنيفها في نطاق "الإدارة"، وهو التصنيف الخاص بعمليات الإفصاح عن الإجراءات المناخية، كما نجحت في تلبية المعايير والمتطلبات الخاصة لـ "مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون".

وبدأت زين في الإفصاح عن أثارها البيئية واستهلاكها للطاقة وانبعاثاتها، من خلال مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون، وهي مؤسسة غير ربحية لها مكاتب إقليمية في 50 دولة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين بدر ناصر الخرافي، إن "المجموعة اتخذت عدة إجراءات لمعالجة التغير المناخي، وكانت مجموعة زين أعلنت عن خطة عمل مناخية، من خلال تحديد أهداف خفض الانبعاثات وتقليل النفايات والمواضع مع الهدف (13) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويقوم حالياً قطاع صناعة الاتصالات المتنقلة بإجراءات تعاونية ليكون شفافاً تماماً بشأن الانبعاثات المناخية الناجمة عن تلك الصناعة، وقد طور القطاع خارطة طريق للعمل المناخي على مستوى الصناعة، بهدف تحقيق "صافي صفري" لانبعاثات الغازات الدفينة بحلول العام 2050، وتقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة 50 في المئة مع العام 2030 بما يتماشى مع اتفاقية باريس للمناخ.

معادن السعودية تعزز زيادة إنتاج الأسمدة

نمو الأسواق الصينية وانحسار كورونا ينعشان الطلب

وسبق وقال مسؤولون حكوميون كبار إن بلادهم رصدت قرابة أربعة مليارات دولار كميزانية أولية لاستثمار في قطاع التعدين لتيسير إتاحة البيانات الجيولوجية، وتقليص المعوقات الإدارية، في إطار سعيها لدعم أنشطة التنقيب عن المعادن.

وتخطط الرياض لتحقيق انطلاقة قوية لقطاع التعدين، ليشكل جزءاً من استراتيجية صناعية على نطاق أوسع، تهدف إلى تنويع الاقتصاد.

وتأمل الحكومة في جذب استثمارات من القطاع الخاص بقيمة 1.6 تريليون ريال (427 مليار دولار) على مدى السنوات العشر القادمة.

85 في المئة نسبة توقعات بلوغ طاقة مشروع الأسمدة وعد الشمال بنهاية العام الجاري

وستتم ضخ تلك الاستثمارات من خلال البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والنقل والإمداد، في إطار خطط الإصلاح التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وتهدف إلى تقليص اعتماد الاقتصاد على النفط وخلق وظائف.

وتعتبر السعودية من بين أكبر موردي الفوسفات في العالم، ويعمل في قطاع التعدين في البلاد نحو 250 ألف شخص، وفق ما تشير إليه التقديرات والبيانات الرسمية.

وقال مساعد العوهلي في مقابلة عن بعد "شهدت السوق هبوطاً في 2019، وشهد 2020 استقراراً لهذا نوعاً ما، وكان تحدياً للجميع، مع النظر للمستقبل، السوق الآن أكثر إيجابية مما كانت عليه، والعوامل الأساسية الجيدة للسوق تدفع النمو".

وأضاف أن "عدداً من العوامل يقود إلى زيادة الطلب، ويشمل ذلك نمو في الأسواق الصينية، وتحسن التوقعات للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية بعد انقضاء فترة رئاسة دونالد ترامب".

وقال إن هناك أيضاً مؤشرات على أن جائحة كوفيد - 19 في انحسار، وإن العالم يتأقلم مع فايروس كورونا المستجد.

وأفاد العوهلي بأن "الشركة ستركز على خفض ديونها. وتتجاوز نسبة ديونها إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك واستهلاك الدين سبعة أمثال، وهو ما تستهدف تقليصه إلى نحو 2.5 مثل على مدار السنوات الخمس إلى السبع المقبلة".

ولفت الموقع الإلكتروني للشركة إلى أن مجمع وعد الشمال لإنتاج الأسمدة البالغة تكلفته ثمانية مليارات دولار يضم سبعة مصانع ومنشآت ذات صلة، مما يجعله واحداً من أضخم مجمعات إنتاج الفوسفات في العالم.

وتراهن السعودية على قطاع المعادن في إطار رؤية 2030 والتي تتيح الاستفادة من موارد هذا القطاع كجزء من استراتيجية تطوير القطاع الصناعي، الذي تراهن عليه الحكومة ليكون إحدى قطارات تنويع الاقتصاد بشكل مستدام.

تراهن السعودية على رفع طاقة مشروعها الكبير للأسمدة في شمال البلاد هذا العام، في ظل مؤشرات على نمو الأسواق الصينية وتوقعات انتعاش الطلب مع انحسار جائحة كورونا، ما يدعم خطة الاستفادة من موارد القطاع الواعد لتنويع مصادر التمويل.

الرياض - قال الرئيس التنفيذي لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) الأثري لروبيرت، إن أكبر شركة للتعدين في منطقة الخليج تعززت رفع طاقة مشروعها الكبير للأسمدة في شمال البلاد هذا العام، إذ تتوقع زيادة في الطلب.

وتعتبر معادن، وهي مملوكة بنسبة 65 في المئة لصندوق الاستثمارات العامة، وهو الصندوق السيادي للثروة في السعودية، من ركائز خطة المملكة لزيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج



في قلب خطط التحول الاقتصادي